مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2021

د.باسم علي خريسان

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2021

د.باسم علي خريسان*

مؤشر مدركات الفساد (CPI) هو مؤشر يصنِّف البلدان «وَفْق المستويات المتصورة لفساد القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي، يُنشر المؤشِّر سنوياً بواسطة منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية منذ عام 1995، مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 الذي نُشر في كانون الثاني 2021، يصنِّف حالياً (180) دولة «على مقياس من (100) (نظيف جداً) إلى صفر (شديد الفساد)» استناداً إلى الوضع بين أيار 2019 وأيار 2020.

قام مؤشر مدركات الفساد بجمع البيانات من عدد من المصادر المختلفة التي توفِّر المدركات السائدة في أوساط الأعمال والخبراء في الدول حول مستوى الفساد في القطاع العام[1]، ويركِّز المؤشِّر على البيئة التشريعية والإجراءات والبيئة السياسية والاقتصادية ومستويات الحوكمة، ويعتمد المؤشر على (13) مصدراً مستقلاً، تُعدُّ بواسطة معاهد دراسات مستقلة أو جامعات، ويتولى تحليل هذه المصادر خبراء خارجيين تعيّنهم منظمة الشفافية الدولية، ولاعتماد زيادة أي دولة على المؤشر يشترط توفُّر (3) من المصادر المعتمدة على الأقل، وتمنح الدرجة من صفر إلى (100)، إذ إنَّ الصفر يعني الأكثر فساداً و(100) الأكثر نزاهة، يستخلص الباحثون الذين عيَّنتهم الشفافية من المصادر المعتمدة البيانات المتعلقة بالفساد والتي تغطي الجوانب الآتية:

1. الرشوة.
2. اختلاس المال العام.
3. انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية من دون مواجهة العواقب.

1-https://images.transparencycdn.org/images/CPI2020_Report_AR_16022021-WEB.pd.

* أستاذ في كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد.

4. قدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعَّالة؛ لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.

5. عِبْءُ الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها التي من شأنها زيادة فرص ظهور الفساد.

6. التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة والواسطة في الوظيفة العمومية.

7. ملاحقات قضائية وجنائية حقيقية للمسؤولين الفاسدين.

8. توفر قوانين كافية تتعلَّق بالتصريح بالممتلكات الخاصة والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف كبار الموظفين العموميين.

9. مدى توفر الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين حين تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد.

10. السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.

11. قدرة المجتمع المدني على النفاذ إلى المعلومة فيما يتعلَّق بالشؤون العامة.

12. الوصول إلى المعلومات بحرية وسهولة ومستوى الإفصاح والشفافية.

13. احترام الدول لحقوق الإنسان.

أمَّا المصادر التي اعتمدتها المنظمة لإعداد المؤشر للعام 2021 فهي:

1. البنك الأفريقي للتنمية وتقييم المؤسسات لسنة 2020.

2. مؤشرات الحوكمة المستدامة الصادرة عن مؤسسة «برتلسمان» (Stiftung Bertels-man) للعام 2020.

3. مؤشر التحول الصادر عن منظمة «برتلسمان» (Stiftung Bertelsmann).

4. تصنيف المخاطر للبلدان، الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادية التابعة لمجموعة «الإيكونوميست» (Economist) لعام 2021.

5. تقرير «فريدوم هاوس» (Freedom House) عن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لسنة 2021.

6. تصنيف المخاطر للبلدان الصادر عن منظمة «غلوبال إنسايت» (Global Insight) للعام 2020.

7. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية وهو عبارة عن استطلاع آراء التنفيذيين، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية عام 2021.

8. التقييم الآسيوي الصادر عن الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية لسنة 2021.

9. الدليل العالمي لمخاطر البلدان الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية للعام 2021 ويعمل على تقييم المخاطر السياسية.

10. سياسة البنك الدولي القطرية وتقييم المؤسسات لسنة 2020.

11. استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020.

12. مؤشر استطلاع آراء الخبراء الصادر عن المشروع العالمي للعدالة وسيادة القانون لسنة 2021.

13. مشروع أنماط الديمقراطية 2021 الرمز (VDEM) الصادر 2021[2].

موقع الدول في المؤشر

أظهرت نتائج مؤشر مدركات الفساد لهذا العام أنَّ الدول التي تتمتَّع بحريات مدنية وسياسية محمية بصورة جيدة تسيطر على الفساد سيطرة أفضل عموماً، كما أنَّ الحريات السياسية في تشكيل الجمعيات والتعبير تُعدُّ محورية في معركة التوصل إلى عالم خالٍ من الفساد في هذه الأثناء، فإنَّ هناك تراجعاً في درجات عدة ديموقراطيات، كانت تحتلُّ الدرجات عليا على المؤشر وتقود جهود مكافحة الفساد في العالم، وما يزال كثير من هذه الدول التي تحقق درجات مرتفعة ملاذات آمنة للأشخاص

2 –سيد شرف محسن الموسوي، قراءة تحليلية عن وضع الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد 2021 الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية. https://www.annd.org/ar/publications/details

الفاسدين القادمين من الخارج.

كانت الدول الثلاث التي حققت أعلى الدرجات هي الدنمارك، وفنلندا ونيوزيلندا هذا العام، إذ حصلت كل منها على (88) درجة، وتكمل النرويج، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وهولندا، ولكسمبورغ وألمانيا مرابطتها ضمن العشرة الأوائل، ويظل جنوب السودان، وسوريا والصومال في ذيل المؤشر.

كما تستمر الدول التي تعاني من صراعات مسلحة أو من الاستبداد في الحصول على أدنى الدرجات، بما في ذلك فنزويلا، واليمن، وكوريا الشمالية، وأفغانستان، وليبيا، وغينيا الإستوائية وتركمانستان، وعموماً، يظهر مؤشر مدركات الفساد معاناة عملية السيطرة على الفساد من الجمود أو ساء حالها في (86%) من الدول على مدى العقد الماضي[3].

يبيّن تلازم الشفافية مع الديمقراطية بدرجة كبيرة كيف أنَّ الأنظمة التي تتمتَّع بمستوًى ديمقراطي اجتماعي عالٍ يستطيع فيها المعنيون –ويتمكَّن فيها الناخبون بصورة مباشرة أو عبر ممثليهم في السلطات التشريعية– من محاسبة الأداء الحكومي، ومراقبة مستويات النزاهة. يعضِّدهم في ذلك وجود إعلام حر، ووسائل رقابية متعددة، في ظل بنية قانونية متماسكة، وذات قدرة تامة على إيقاع العقوبة ومحاسبة جميع المواطنين في مختلف المستويات الإدارية.

فإنَّ ما أشار إليه التقرير حول أنَّ عدداً من الدول ذات المستويات العالية في مقياس الشفافية والنزاهة تُعدُّ في الوقت نفسه من بين أكثر الملاذات الآمنة للفاسدين من الدول الأخرى، تُعدُّ هذه الإشارة ورطةً حقيقيةً للديمقراطية، وتبيّن تبياناً كبيراً المعايير المزدوجة للنظم الديمقراطية، يُحتِّم عرض النموذج الغربي بوصفه معياراً للأنظمة الناجحة أن تكون هذه الأنظمة أنموذجاً أخلاقياً يتمِّم صورة الديمقراطية الحسنة بوصفها «أحسن القول الغربي» بتعبير الشيخ محمد مهدي شمس الدين، ولكن تقديمها مصالحها المالية على الأنموذج الأخلاقي أمام الآخرين يبيّن النسق العنصري المضمر لهذه الدول، إذ يُلقي بشبهات كبيرة على النظام الديمقراطي كنموذج، ومعيار يمكن له أن يحقِّق استقرار الأمم، ويوفِّر الرفاه للشعوب، ويعزِّز هذا الاتجاه ما حققته دول ذات مستوى حريات سياسية يكاد أن يكون منعدماً مثل قطر والإمارات من مستويات متقدمة في معيار الدول الأقل فساداً.

3 – https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/AR_264.pdf.

هذه المعضلة، وخصوصاً فيما يرتبط بالنموذج الريعي الخليجي وبطبيعة أنظمته السياسية الوراثية، تسهم في تأخير عملية الانتقال الديمقراطي عبر تراكم الوعي الجمعي، ويمكن تلمس معالم هذه المشكلة باستقصاء الرأي العام العراقي، الذي عاد للميل إلى نموذج الحكم الفردي، وبصورته الريعية الموجود في دول الخليج، بعد اليأس العام من الفساد، وتردِّي الخدمات، وأصبحت التعدُّدية السياسية، والنظام الحزبي في العراق بمنزلة مأخذ سلبي، يقف خلف الفساد، وتأخُّر البلد، وتردّي الخدمات، من دون التمييز بين فساد الأشخاص، وصواب التنظيم، فضلاً عن وجود دعاية قوية حول نموذج محلي لحكم الأسرة ذي الصورة التنموية المركزية في إقليم كردستان العراق، من دون تفريق بين نمو اقتصادي ظاهري، وبين تنمية مستدامة منعدمة في الإقليم، على حد سواء مع سائر محافظات العراق، ما عدا البنية التحتية الجيدة والسكن الرخيص.

الخلاصة، يُسهم الفساد في تآكل البناء الديمقراطي، ويعرقل عملية التحوُّل، وكفاءة النظام السياسي الديمقراطي.

ثانياً: موقع العراق في المؤشر

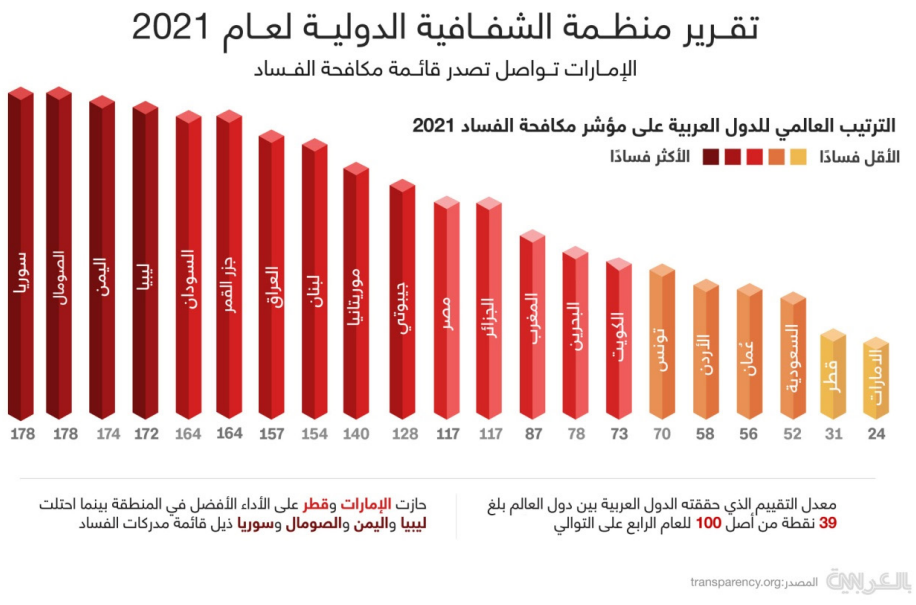

الترتيب العربي	الدولة	عدد المصادر	ترتيب 2020	ترتيب 2021	الدرجة 2020	الدرجة 2021	التغير في الدرجة
1	الإمارات	8	21	24	71	69	-2
2	قطر	7	30	31	63	63	0
3	السعودية	7	52	52	53	53	0
4	سلطنة عمان	6	49	56	54	52	-2
5	الأردن	8	60	58	49	49	0
6	تونس	7	69	70	44	44	0
7	الكويت	6	78	73	42	43	1
8	البحرين	6	78	78	42	42	0
9	المغرب	6	86	87	40	39	-1
10	الجزائر	7	104	117	36	33	-3
11	مصر	7	117	117	33	33	0
12	جيبوتي	5	142	128	27	30	3
13	موريتانيا	7	134	140	29	28	-1
14	لبنان	7	149	154	25	24	-1
15	**العراق**	**5**	**160**	**157**	**21**	**23**	**2**
16	جزر القمر	9	160	164	21	20	-1
17	السودان	8	174	164	16	20	4
18	ليبيا	5	173	172	17	17	0
19	اليمن	7	176	174	15	16	1
20	سوريا	5	178	178	14	13	-1
21	الصومال	6	179	178	12	13	1

سيد شرف محسن الموسوي، قراءة تحليلية عن وضع الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد 2021.

لقد حقَّقت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معدل تقييم بلغ (39) من أصل (100) نقطة، إذ جاءت الإمارات وقطر في مقدمة الدول العربية كالأفضل أداء في مؤشر مدركات الفساد لعام 2021، في حين كانت ليبيا واليمن والصومال وسوريا في ذيل القائمة كالدول الأسوأ أداءً على الصعيد العالمي والعربي، إذ ما يزال الفساد السياسي في المنطقة سبباً لعرقلة التقدُّم نحو مكافحة الفساد والطريق نحو الديمقراطية، وسمح السلوك السياسي الممنهج والمصالح الخاصة التي تُحقَّق على حساب المنطقة بالتسبُّب لمزيد من الدمار والانتهاكات لحقوق الإنسان إبّان جائحة فيروس «كورونا»[4].

أمَّا العراق فقد حصل على (23) درجة من (100) وجاء في المركز (157) متقدماً عن العام 2020 بدرجتين إذ كانت درجته (21)، وحقَّق العراق عموماً تطوراً بطيئاً في معيار مكافحة الفساد، ويعود ذلك إلى أنَّ الوضع السياسي ما زال متردياً. يعاني العراق على هذا المستوى تفتيتاً طائفياً فضلً عن الوضع الأمني الهش الذي ما زال غير مستقرٍ بوجود تنظيم «داعش»، وهذا له انعكاس سلبي على كل المؤشرات التي يعتمدها التقرير، وكما سبق لمنظمة للشفافية الدولية أن أثبتت أنَّ الدول غير المستقرة أمنياً تكثر فيها حالات الفساد والانفلات الأمني، والعراق أحد هذه النماذج.

ومع ذلك، يحتاج العراق إلى مزيد من العمل من أجل الخروج من المواقع المتأخرة على المؤشر، وترى منظمة الشفافية أنَّ الفساد في العراق يأخذ صورة ممنهجة من قبل نظام سياسي قائم على تقاسم السلطة قد أضعفته الطائفية، ونتج عن ذلك تعيين موظفين في المؤسسات على أساس الولاء الطائفي، والعلاقات الشخصية، وليس على أساس الكفاءة، ومن الطبيعي ألَّا تظهر مثل تلك المؤسسات مساءلة عامة تذكر، وبدلاً من ذلك تكون مدفوعة بالمواقف والقوة السياسية لكل مجموعة، فيما تتعرَّض الحريات المدنية والمجتمع المدني إلى هجوم وضغوط بصورة مستمرة[5].

4-https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/01/25/corruption-index-2021-infographic.

٥ – سيد شرف محسن الموسوي، مصدر ذُكِرَ سابقاً.

التوصيات:

توصي منظمة الشفافية الدولية جميع الحكومات بما يلي:

1. تعزيز مؤسسات الرقابة لضمان وصول الموارد إلى مَن هم في أمس الحاجة إليها، يجب أن يكون عند سلطات مكافحة الفساد ومؤسسات الرقابة أموال وموارد واستقلالية كافية لأداء واجباتها.
2. ضمان التعاقد المفتوح والشفاف لمكافحة المخالفات وتحديد تضارب المصالح وضمان التسعير العادل.
3. الدفاع عن الديمقراطية وتعزيز الفضاء المدني لخلق الظروف المؤاتية لمساءلة الحكومات.
4. نشر البيانات ذات الصلة وضمان الوصول إلى المعلومات لضمان حصول الجمهور على معلومات سهلة الوصول وفي الوقت المناسب وذات مغزى.
5. نشر بيانات مفصَّلة عن الإنفاق وتوزيع الموارد له أهمية خاصة في حالات الطوارئ، لضمان استجابات سياساتية، كذلك فإنَّ نشر بيانات مفصلة عن الإنفاق وتوزيع الموارد له أهمية عادلة ومنصفة[6].

6 - https://transparency.am/en/cp.p5.